محمود رضا فتح الله

اقتصاديات الطلب على الواردات: النظرية ـ السياسات ـ منهجية القياس

(القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٠٨).

صدر حديثاً عن دار النهضة العربية في القاهرة كتاب جديد بعنوان: **اقتصاديات الطلب على الواردات: النظرية ـ السياسات ـ منهجية القياس** للباحث محمود رضا فتح الله. يتضمن الكتاب دراسة تحليلية شاملة لمشكلة الواردات في الاقتصاد المصري، حيث يتتبع تطور الواردات المصرية خلال فترة ما بعد الانفتاح الاقتصادي، وعلى مدى أكثر من ربع قرن، لتحديد العوامل التي تؤثر في كل من تركيبها السلعي وتوزيعها الجغرافي. هذا بالإضافة إلى تقدير دوال للطلب على الواردات في مصر بشكلها التفصيلي والتجميعي باستخدام أساليب تقدير النماذج الديناميكية، ثم استخدام تلك التقديرات في التنبؤ وتحليل السياسات الخاصة بالاستيراد في مصر. ويمكن القول إن هذا الكتاب يسلط الضوء على مشكلة مهمة وهيكلية في الاقتصاد المصري، ويقدم العديد من النقاط التي يمكن الاستفادة منها.

ـ ١ ـ

يتضمن هذا الكتاب أربعة فصول بخلاف المقدمة والخاتمة والملاحق.

يقدم **الفصل الأول** تمهيداً للقارىء من خلال عرض خلفية نظرية عن الواردات في الاقتصاد من حيث المنهجية المتبعة عند تحليلها ودراستها، وتم فيه التركيز على منهجين مهمين لتفسير الطلب على الواردات: **الأول**، منهج البديل غير التام (The Imperfect Substitute Approach) الذي فيه تعتبر السلعة المستوردة بديلاً غير تام من السلعة المنتجة محلياً. وهو ما يعني أن الطلب على الواردات يكون نتاجاً لتعظيم سلوك المستهلك (الإشباع)، أو المنتج (الربح). و**الثاني**، منهج فائض الطلب (Excess Demand Approach) الذي يقرر أنه إذا كانت السلع المستوردة بدائل تامة للسلع المنتجة محلياً، فإن الواردات تمثل في هذه الحالة بفائض الطلب الكلي على العرض الكلي.

ثم يتناول مجموعة من العوامل الاقتصادية التي تعتبر محدّدات للطلب المحلي على الواردات، كمستوى الناتج المحلي ومتوسط دخل الفرد، وأسعار السلع المستوردة بالمقارنة ببدائلها المحلية وأسعار الصرف، وغيرها. ويختتم هذا الفصل التمهيدي (الفصل الأول) باستعراض تفصيلي لثماني دراسات مختلفة للواردات على

مستوى العالم، وثلاث دراسات عن الواردات في مصر.

يتضمن **الفصل الثاني** تحليل متعمّق للتركيب السلعي والتوزيع الجغرافي للواردات المصرية باستخدام طريقة تحليلية تعمل على فصل آثار زيادة أسعار الواردات عن آثار زيادة كميتها، وذلك لمعرفة دور كل منها في نمو قيمة الواردات. وقد تم تطبيق هذا الأسلوب على إجمالي الواردات السلعية، وكذلك على ست مجموعات سلعية مختلفة للواردات تشمل الوقود، والمواد الخام، والسلع الوسيطة، والسلع الاستثمارية، والسلع الاستهلاكية المعمّرة، والسلع الاستهلاكية غير المعمّرة. ويقدم عدد من المؤشرات التي تبرز العلاقة النسبية بين الواردات وبعض المتغيّرات الاقتصادية الرئيسية، كالدخل، والاستهلاك، والاستثمار... إلخ. ولم يكتف الكاتب بتحليل المجموعات السلعية المختلفة للواردات فقط، وإنما اهتم كذلك في هذا الفصل بتحليل التوزيع الجغرافي للواردات، لمعرفة أهم المصادر الجغرافية للواردات المصرية، ودرجة تركزها في مناطق معيّنة. ويتعرض هذا الفصل بالشرح والتحليل أيضاً للتطورات التي لحقت خلال الفترة ببعض مكوّنات السياسة التجارية في مصر، التي تؤثر في الواردات وهيكلها السلعي والجغرافي، حيث يتعرض لكل من سياسات الصرف الأجنبي، وما طرأ عليها من تغيّرات كبيرة على مدى فترات متقاربة، وكذلك سياسات ونظم الاستيراد، بالإضافة إلى هيكل التعريفة الجمركية، والإجراءات التي اتخذت لتطويره وتبسيط فئاته، بالإضافة إلى التغيّرات في الإطار المؤسسي للتجارة الخارجية في مصر، ونقل تبعية قطاع التجارة الخارجية إلى أكثر من وزارة، لأهداف مختلفة، وعلى فترات متقاربة، وانعكاس ذلك على أداء قطاع التجارة الخارجية في مصر.

أما **الفصل الثالث**، فيعدّ من نقاط القوة والتميّز في هذا الكتاب، حيث يستخدم أساليب متقدمة في تحليل السلاسل الزمنية لعمل تقديرات لدوال الطلب على الواردات، بشكلها الإجمالي والتفصيلي، وكذلك في الأجلين القصير والطويل. وينقسم هذا الفصل إلى قسمين:

الأول بعنوان: «تقدير دالة الطلب التجميعية على الواردات»، ويهتم بتقدير دالة الطلب على الواردات بشكلها التجميعي في الأجلين القصير والطويل، باستخدام أساليب تقدير النماذج الديناميكية التي شاع استخدامها مؤخراً، كاختبارات التكامل المتناظر، ونماذج تصحيح الخطأ، وقد تم في هذا الجزء تقدير أكثر من صيغة لدالة الطلب على الواردات، بحيث يعطي النموذج تفسيراً للطلب على الواردات، بدلالة مستويات الناتج المحلي الإجمالي والأسعار المحلية في الفترة الحالية والسابقة، وأسعار الواردات في الفترة الحالية والسابقة. وقد أظهر التحليل في هذا الجزء أن مرونة الطلب السعرية في الأجل القصير تكون أقل منها في الأجل الطويل، بسبب وجود ارتباطات توريد مسبقة تمنع من استجابة الواردات بشكل فوري لأي تغيّر مفاجىء في الأسعار.

أما **القسم الثاني**، فعنوانه: «تقدير دوال الطلب على المجموعات السلعية للواردات»، ويحتوي على تقديرات لدوال

الطلب على المجموعات السلعية للواردات في مصر بشكل تفصيلي، وفقاً للتصنيف السابق الإشارة إليه في الفصل الثاني. ويتميز هذا الجزء باتباع منهجية في النمذجة تعرف بالنمذجة من العام إلى الخاص، وهي تقوم على أساس صياغة نموذج قياسي يتضمن المتغيّرات ذات الصلة كافة، ثم يتم تقويم النموذج من خلال اختبارات معيّنة لاستبعاد المتغيّرات غير المؤثرة والوصول إلى أفضل صيغة. وقد تم استخدام تلك الطريقة في تفسير الطلب على الواردات من كل مجموعة سلعية على حدة، وبذلك يشتمل هذا الجزء على تقدير ٢١ صيغة قياسية مختلفة لتفسير الطلب على الواردات من المجموعات السلعية الست.

ويتنبأ **الفصل الرابع** والأخير بقيمة الواردات الإجمالية والتفصيلية مع قياس درجة التركز في التركيب السلعي المتوقع للواردات. وينتهي بتقديم مجموعة من السياسات التي تساعد في الحدّ من النمو الكبير للواردات، كالسياسات المالية والنقدية وسياسات الصرف الأجنبي، بالإضافة إلى السياسات والإجراءات التي تتيحها منظمة التجارة العالمية في هذا الإطار. وقد تناول الفصل كل نوع من تلك السياسات بالتحليل، مع بيان ضوابط ومحاذير استخدام كل سياسة، وتوضيح حقيقة أن استخدام سياسات معيّنة للسيطرة على الواردات لا بد من أن ينظر إليه في إطار هدف أشمل، وهو تحقيق التوازن الخارجي والداخلي، إذ قد يؤدي استخدام سياسة معيّنة إلى السيطرة على الواردات، ولكن على حساب تحقيق اختلال في متغيّرات اقتصادية أخرى.

ـ ٢ ـ

ويمكن القول إن أهم النقاط التي يثيرها هذا الكتاب تتمثل في أن سياسة الإحلال محل الواردات والاستراتيجية الصناعية المصاحبة لها، لم تؤد إلى خفض مطلق للواردات، وإنما عملت على تغيير تركيبها السلعي فقط، بحيث تحلّ الواردات من السلع الوسيطة ومستلزمات الإنتاج محل الواردات من السلع الاستهلاكية. كما أن الواردات من السلع الوسيطة تمثل أهمية كبيرة إذا ما قورنت بإجمالي الإنتاج أو إجمالي المستلزمات الإنتاجية على مستوى الصناعة ككل أو على مستوى فروعها المختلفة.

وقد ترتب على ذلك أن أصبح الإنتاج المحلي متكاملاً مع الواردات من مستلزمات الإنتاج، وليس متنافساً معها، إذ إن التوسع في الإنتاج المحلي يستلزم التوسع في استيراد مستلزمات الإنتاج، وهو ما يعطي مؤشراً لضرورة ترشيد هذه الواردات عن طريق التركيز على الصناعات التي لمصر فيها ميزة نسبية وتتوفر لها المواد الخام المحلية. ويتوقع الكاتب ارتفاع نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي مستقبلاً، وذلك نتيجة لتوقع تزايد معدلات نمو الواردات بمعدلات أكبر مما هو متوقع لنمو الناتج المحلي الإجمالي مستقبلاً، لأن طبيعة التركيب السلعي للواردات في مصر، الذي يتكون من سلع أساسية تتصف بضعف مرونة الطلب السعرية عليها، لعدم وجود بدائل محلية لها، يجعل من غير المتوقع أن يؤدي ارتفاع أسعار هذه السلع بالعملة المحلية نتيجة تخفيض سعر الصرف، إلى

إنقاص الطلب المحلي عليها، ومن ثم انخفاض قيمة الواردات.

ويلفت النظر إلى أن استخدام السياسات المالية والنقدية كأداة للتأثير في الواردات يتطلب مراعاة أن يكون ذلك في إطار هدف أشمل، وهو تحقيق التوازن الخارجي أو توازن ميزان المدفوعات ككل. كما أن على متخذ القرار أن يحدّد الأولويات المتعلقة بهدف التوازن الداخلي وهدف التوازن الخارجي، حيث إن السياسة المالية والنقدية في حالات معيّنة تؤدي إلى تحقيق أحد الهدفين على حساب الآخر. ويدعو الكاتب إلى الاستفادة من الآليات المسموح بها في منظمة التجارة العالمية لحماية الصناعة الوطنية من الممارسات غير العادلة في التجارة الدولية، التي تؤثر في ظروف المنافسة ■

صدر حديثاً عن مركز دراسات الوحدة العربية

فهم القرآن الحكيم
التفسير الواضح حسب ترتيب النزول
القسم الأول
د. محمد عابد الجابري

يقدّم المفكر العربي الكبير الدكتور محمد عابد الجابري، في هذا الكتاب **القسم الأول** من مشروعه، كتابة التفسير القرآني: **فهم القرآن الحكيم ـ التفسير الواضح حسب ترتيب النزول**، وهو مشروع، من ثلاثة أقسام، يعكس، في مجمله، النتيجة العامة والعملية التي خرج بها المؤلِّف من مصاحبة التفاسير الموجودة، وهي أن المكتبة العربية ـ الإسلامية تفتقر إلى تفسير يستفيد في عملية «الفهم» من جميع التفاسير السابقة.

والمؤلِّف، في سبيل ذلك، يقوم ببناء التفسير القرآني على أساس ترتيب النزول، ليس فقط على مستوى مسار «الكون والتكوين»، وما يمكن أن نعبّر عنه بـ «مسار التنزيل» بل أيضاً على مستوى مسيرة الدعوة المحمدية والسيرة النبوية.

ويرى المؤلِّف أن القرآن الكريم نزل منجّماً، وخلال أزيد من عشرين سنة، وأن تسلسل سوره ـ حسب ترتيب النزول ـ يباطنه تسلسل منطقي، وبالتالي فإن الرجوع إلى وقائع السيرة جعلته يكتشف أن ذلك المنطق الذي يُباطن تسلسل السور، داخل كلّ مجموعة، يتطابق في مضمونه مع تسلسل هذه الوقائع؛ الشيء الذي يتبيّن منه بوضوح، أن مسار التنزيل مساوق، فعلاً، لمسيرة الدعوة.

٣٩٨ صفحة
الثمن: ١٤ دولاراً
أو ما يعادلها